**جمهورية العراق**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**معهد العلمين للدراسات العليا**
**قسم القانون - فرع القانون العام**

# سلطة الإدارة في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في العراق (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب
أحمد سالم أسود الحبابي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا - قسم القانون
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم القانون العام

بإشراف
د. سحر جبار يعقوب
أستاذ القانون العام المساعد

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠ م

{{وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ}}

**صدق الله العظيم**

**سورة المطففين: آية ٢٦**

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ضحّوا لأجلي بالكثير وعانوا من أجلي الكثير، علموني معنى الحب علموني معنى العطف، أجدهم دائماً وهم يوجهوني في حياتي، أصبحت قوياً بهم، أصبحت إنساناً بسببهم، ولا أستطيع أنّ أوفيهم ولو بالبسيط من تضحياتهم؛ لأجل ذلك أهديهم كل الحب الذي في الأرض، وكل نسمة هواء في السماء أهديها لهم، ومن كل قلبي أهديهم كلمة شكر وعرفان، شكراً لكم من أعماق قلبي على عطائكم الدائم، كلمات الثناء لا توفيكم حقكم، شكراً لكم على عطائكم.

(أبي ...أمي...زوجتي..إخوتي)

# كلمة شكر و عرفان

اعترافا بالفضل أتقدم بجزيل الشكر و خالص الامتنان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة سحر عبد الجبار يعقوب التي أشرفت على هذه الرسالة ،وتعهدها بالتصويب في جميع مراحل إنجازها ،وزودتني بملاحظاتها القيمة و توجيهاتها التي على ضوئها سرت حتى اكتمل هذا العمل فجازاها الله عنا كل خير و أبقاه لطلبتها عونا و مرشدا .

إهداء إلى مثلي الأعلى في الحياة ، والداي حفظهما الله تعالى إلى زوجتي التي شدت من ازري ومدت لي يد العون في هذا العمل وإخوتي جميعًا وكل الأصدقاء والاحبة إلى كل أصدقائي و زملائي في الدراسة اهدي شكري الى عمادة معهد العلمين واتوجه بخالص شكري الى مكتبة معهد العلمين وجميع العاملين فيها لماقدموه من مساعدة ودعم في ايجاد المصادر إليهم جميعا ثمرة جهدي .

الباحث

المستخلص

يعد قانون المنافسة من أهم الوسائل القانونية التي تدفع بالاقتصاد بالانتقال من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق، بعد مجموعة من القواعد التي تحكم التنافس بين الأعوان الاقتصاديين في عملية البحث عن الزبائن، إذ يحمي قانون التنافس ضعفاء السوق من الأقوياء الذي يقومون باستغلال وضعيتهم بصفة تعسفية، لذا حاولت معظم الدول ساعية لضبط وتنظيم المنافسة، وتعددت الآليات التي طبقتها في مجال حماية المنافسة وذلك بسن تشريعات وقوانين منظمة لحماية المنافسة وحريتها ، وكذلك لحماية مصالح العاملين بها في جو تسوده العدالة السوقية بكل ممارساتها.

وتعد قاعدة منع الاتفاقيات المقيدة للمنافسة من أقدم الوسائل الممكنة لمحاربة الممارسات المقيدة للمنافسة الحرة وأهمها، وتكمن أهميتها في أنَّها تمثل المرتكز الأساسي الذي يستند عليه وجود المنافسة، فهي تعمل على تحقيق استقلالية المنافسين وعدم خضوعهم لأحدهم الآخر، وتهدف الاتفاقيات إمّا إلى تنظيم المنافسة أو إلى عرقلتها؛ إذ لا يمكن أنّ تصبح الاتفاقيات محظورة إلا إذا هدفت إلى إحداث أثر الحد المنافسة في السوق، فضلا على أنَّه لا يمكن حصر كل أشكال الإتفاقيات التي من شأنها عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها ؛ أو الإخلال بها في السوق نفسه أو في جزء جوهري منه ، لذلك عدّها القانون من بين الممارسات المقيدة للمنافسة الحرة وعليه قام بمنعها .

إنّ وجود السلطات الإدارية المستقلة ولاسيما (مجلس شؤون المنافسة) يمثل تجربة حديثة وفتية لم يكتمل نضوجها بعد، ولا يمكن إنكار الدور الذي قامت به ولاتزال تقوم به ، هذه الهيئات في سياق منح التجربة العراقية في مجال مسايرة معطيات اقتصاد السوق آليات جديدة في مجال التدبير والتصرف تكريساً وتجسيداً لمبدأ حرية التجارة والصناعة التي كفلها كلا من الدستور والتشريع، وأصبحت تمارس عملها تحت دعامة أساسية تستند عليها في عملها.

## المحتويات


| الموضوع : **سلطة الإدارة في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في العراق (دراسة مقارنة)** | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | |
| الإهداء | |
| الشكر والتقدير | |
| المستخلص | |
| المحتويات | |
| المقدمة | ١-٥ |
| **الفصل الاول**<br>**التعريف بالمنافسة ومنع الاحتكار** | ٥-٥٢ |
| **المبحث الأول: التعريف بالمنافسة** | ٦-٣٠ |
| المطلب الأول: مفهوم المنافسة | ٦-١٨ |
| الفرع الأول : تعريف المنافسة | ٧-١٢ |
| الفرع الثاني : أشكال المنافسة | ١٢-١٨ |
| المطلب الثاني: مفهوم الاحتكار | ١٨-٣٠ |
| الفرع الأول : تعريف الاحتكار | ١٨-٢٣ |
| الفرع الثاني: الممارسات المرتبطة بالاحتكار | ٢٣-٣٠ |
| **المبحث الثاني :الأساس القانوني لتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية** | ٣٠-٥٢ |
| المطلب الأول :الأساس الدستوري لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٣٠-٤٢ |
| الفرع الأول: الأساس الدستوري لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في فرنسا | ٣٠-٣٧ |
| الفرع الثاني : الأساس الدستوري لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في الجزائر | ٣٧-٤٠ |
| الفرع الثالث : الأساس الدستوري لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في العراق | ٤٠-٤٢ |
| المطلب الثاني : الأساس التشريعي لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٤٢-٥٢ |
| الفرع الأول : الأساس التشريعي لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في فرنسا | ٤٣-٤٦ |
| الفرع الثاني: الأساس التشريعي لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في الجزائر | ٤٦-٤٩ |
| الفرع الثالث: الأساس التشريعي لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في العراق | ٤٩-٥٢ |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني**<br>**دور الإدارة في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار** | ٥٢-٩١ |
| **المبحث الأول: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار** | ٥٣-٦٧ |
| المطلب الأول: أهمية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ونشأتها | ٥٣-٦٠ |
| الفرع الأول: أهمية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٥٤-٥٨ |
| الفرع الثاني: نشأة تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٥٨-٦٠ |
| المطلب الثاني: آثار تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ومبرراتها | ٦٠-٦٧ |
| الفرع الأول: آثار تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٦٠-٦٤ |
| الفرع الثاني : مبررات تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٦٤-٦٧ |
| **المبحث الثاني: دور الإدارة في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار** | ٦٧-٩١ |
| المطلب الأول :دور مجلس المنافسة في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٦٧-٧٩ |
| الفرع الأول :مجلس المنافسة الفرنسي | ٦٨-٧٠ |
| الفرع الثاني: مجلس المنافسة الجزائري | ٧٠-٧٥ |
| الفرع الثالث: مجلس شؤون المنافسة العراقي | ٧٥-٧٩ |
| المطلب الثاني: دور سلطات الضبط الإداري القطاعية في تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار | ٧٩-٩١ |
| الفرع الأول: سلطات الضبط الإداري القطاعية في فرنسا | ٨٠-٨١ |
| الفرع الثاني: سلطات الضبط الإداري القطاعية في الجزائر | ٨١-٨٢ |
| الفرع الثالث: سلطات الضبط الإداري القطاعية في العراق | ٨٢-٩١ |
| الخاتمة | ٩١-٩٥ |
| قائمة المصادر والمراجع | ٩٥-١٠٦ |